

تتولى دائرة الطاقة -أبوظبي مسؤولة تخطيط وتوجيه شؤون قطاع الطاقة في إمارة أبوظبي. ويشمل القطاع الكهرباء والماء والمياه المعاد تدويرها ومياه الصرف الصحي، ويتمثل دور الدائرة في وضع السياسات واللوائح التنظيمية وتطوير الاستراتيجيات التي تضمن تحولاً فعالاً لقطاع الطاقة بما يدعم النمو المستدام في أبوظبي، وحماية مصالح المستهلكين، وخفض التأثيرات السلبية على البيئة.

ونحن ندرك أنّ النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية يرتبطان ارتباطاً جوهرياً بإنتاج الطاقة وإمداداتها واستهلاكها، ونُدرك أيضاً أنّ تحوّل قطاع الطاقة نحو الاقتصاد منخفض الكربون يؤثر بشكل كبير في الأعمال التجارية وتطوير السياسات وسلوك المستهلكين. ولهذا، فإننا نسعى إلى إشراك جميع الجهات المعنية، وتمكين شركائنا في القطاع، ودعم مجتمعنا من خلال تحفيز النمو المستدام الذي يخلق قيمة حقيقية للمجتمع وقطاعات الأعمال.

ويُعد تنظيم شؤون قطاع الطاقة والماء والمياه المعاد تدويرها ومياه الصرف الصحي وضمان كفاءة العمل بالقطاع إحدى مهام الدائرة. ولذا، قامت الدائرة - بصفتها الجهة المنظمة للقطاع - بوضع النظام الرقابي الثاني (والذي يُشار إليه غالباً باسم "أنظمة الرقابة على الإيرادات") ليُطبّق على الشركات العاملة في القطاع في إمارة أبوظبي. ويؤجّز بيان الحقائق فيما يلي الحاجة التي دعت لتطبيق أنظمة مراقبة الأسعار وطريقة عملها وانعكاس ذلك على المتعاملين في إمارة أبوظبي.

المدة الزمنية لنظام مراقبة الأسعار الثاني

يُعدّ نظام "مراقبة الإيرادات الثاني" هو الإجراء التنظيمي الجديد لأنظمة مراقبة الأسعار، والذي تمّ استكماله مع الشركات العاملة حديثاً ليتم تطبيقه للفترة الزمنية 2023-2026. وقد تمّ تحديد سقفاً للحد الأقصى للإيرادات المسموح بها لكل شركة، مع بيان مبلغ الأرباح الذي يُمكن لكل شركة تحصيله من المتعاملين مع الاتفاق بشأن مستويات الاستثمار لتلبية الأهداف المرجوة والالتزام بمستويات التكلفة المقررة واللائمة لتشغيل الأعمال.

ونظراً لدور دائرة الطاقة كجهة تنظيمية، يتعين على الدائرة أن تتأكد من جدوى الاستثمار، مع الحرص على تحقيق التوازن بين الشركات العاملة في القطاع ومتطلبات المتعاملين. وتمثل الأهداف الرئيسية لنظام مراقبة الأسعار الثاني فيما يلي:

- حماية مصالح المستهلكين.
- الاستثمار بفعالية في البنية التحتية لضمان أمن الإمداد مع تحقيق متطلبات النمو المتزايد.
- تلبية تطلعات تخفيض انبعاثات الكربون وتحقيق الاستدامة، وتسهيل تحوّل الطاقة في القطاع.
- تعزيز الإطار التنظيمي.

يُحقق النظام الرقابي الثاني (نظام مراقبة الأسعار الثاني) نتائج عادلة للقطاع والمتعاملين حيث يُعزز من كفاءة العمل وتطوير الأداء، مع السماح بالتكاليف الإضافية فقط عند تحقيق المخرجات التي من شأنها أن تضمن تحقيق الفوائد والمنافع.

ماذا يقصد بنظام مراقبة الأسعار؟

تُستخدَم أنظمة مراقبة الأسعار كأداة لتحديد سقف أقصى للإيرادات التي تُحصّلها الشركات العاملة خلال فترة زمنية معينة - وهي الشركات التي تُدير أعمال تطوير وصيانة شبكات البنية التحتية للكهرباء والماء والمياه المعاد تدويرها والصرف الصحي والتي تُوفّر للمتعاملين احتياجاتهم من هذه الخدمات.

تُجري دائرة الطاقة - أبوظبي مراجعات دورية لأنظمة مراقبة الأسعار لشركات الكهرباء والمياه العاملة في إمارة أبوظبي وذلك لتحديد الإيرادات التي يُسمح للشركات بتحقيقها وفقاً للقانون رقم (2) لسنة 1998 والقانون رقم (11) لسنة 2018.

وسيدخل النظام الرقابي الثاني حيز التطبيق اعتباراً من عام 2023 وسوف يسري العمل به خلال الفترة من 2023 وحتى 2026. وقد اتفقت الدائرة، خلال نهاية مراجعة أنظمة مراقبة الأسعار، مع شركات القطاع بشأن النفقات التشغيلية، والنفقات الرأسمالية وحوافز الأداء، كما تمّ الاتفاق بشأن متوسط التكلفة المرجح لرأس المال (WACC)، والذي يُمثل الأرباح التي يُسمح للشركات بتحقيقها خلال هذه الفترة.

ومن حيث المبدأ، تُحدد أنظمة الرقابة على الأسعار السقف الأعلى للإيرادات المسموح بها للشركات الاحتكارية من خلال سلسلة من الإجراءات والأعمال التي تمتد لمدة عامين وتشمل مراجعة مُكثفة للمعلومات والبيانات المستلمة من شركات القطاع. وتتضمن هذه المراجعة أربعة مراحل يتم خلالها إصدار أربع أوراق استشارية للشركات العاملة في القطاع، ثمّ يتم بعدها تحليل ردود الشركات، إلى أن يُصدر القرار النهائي من دائرة الطاقة في الورقة الرابعة - وهي المقترحات النهائية والتي تُحدد السقف الأعلى للإيرادات للفترة التالية من النظام الرقابي.

مجالات العمل والجهات المعنية

هناك أربع جهات مستقلة شريكة في إجراءات نظام مراقبة الأسعار الثاني في أبوظبي:

1. شركة أبوظبي للنقل والتحكم "ترانسكو" - هي الشركة المسؤولة عن النقل في قطاعي الكهرباء والمياه في إمارة أبوظبي والتصدير خارج إمارة أبوظبي.
2. شركة أبوظبي للتوزيع - وهي الشركة المسؤولة عن توزيع وإمداد الماء والمياه المعاد تدويرها والكهرباء لأكثر من 790,000 متعامل في مناطق بلدية أبوظبي ومنطقة الظفرة.
3. شركة العين للتوزيع - وهي الشركة المسؤولة عن توزيع وإمداد الماء والمياه المعاد تدويرها والكهرباء لأكثر من 250,000 متعامل في منطقة بلدية العين.
4. شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي - تقدم خدمات الصرف الصحي (الجمع والمعالجة والتخلص) لأكثر من 450,000 متعامل داخل إمارة أبوظبي.



جدير بالذكر أن أنظمة مراقبة الأسعار لا تنطبق على توليد الكهرباء أو إنتاج المياه.

إجراءات النظام الرقابي الثاني (نظام مراقبة الأسعار الثاني)

يعد نظام مراقبة الأسعار الثاني مع شركات القطاع الواردة أعلاه ثمرة جهود ومساعي كبيرة وتعاون مشترك بين دائرة الطاقة وشركات القطاع والشركاء الآخرين بالقطاع. حيث تعكس إجراءات النظام الرقابي الثاني (نظام مراقبة الأسعار الثاني) التغييرات الحاصلة في الإطار التنظيمي لإمارة أبوظبي ويتمثل ذلك في التحسين والتطوير المستمر للمخرجات والنتائج المنشودة من جانب المتعاملين، والتعاون الوثيق مع الشركات لتعزيز الإطار التنظيمي لتقييم المشاريع ذات الاستثمارات الكبرى التي تميز القطاع، إلى جانب تخصيص آليات أنظمة مراقبة الأسعار للتعامل مع أوجه عدم اليقين في مرحلة تحوّل القطاع.

وتُعد مراجعة النظام الرقابي الثاني مشروعاً مركباً امتد لأكثر من عامين وأثمر عن تحديد نظام مراقبة الأسعار الجديد. وفيما يخص نظام مراقبة الأسعار الثاني، فقد بدأت عملية مراجعته في أواخر عام 2020 واختتمت في نوفمبر 2022 عقب إصدار القرار النهائي الخاص بنظام مراقبة الأسعار الثاني ونشره - وهو النظام الذي سيُطبق اعتباراً من 2023 وحتى عام 2026. وفيما يلي أبرز ما تمّ من خطوات:

- تُوّلت دائرة الطاقة وضع الاستراتيجية الخاصة بالإطار التنظيمي لنظام مراقبة الأسعار، وقامت بالتشاور مع شركات القطاع بشأن الاستراتيجية والمبادئ الرئيسية لمراجعة نظام مراقبة الأسعار الثاني.
- أُجريت العديد من المفاوضات والمشاورات مع الشركات العاملة في القطاع والتي تناولت الإطار التنظيمي لنظام مراقبة الأسعار (مثل: مدة نظام مراقبة الأسعار الثاني)، والجوانب التفصيلية لتكلفة الأعمال لكل شركة على حدة، والعائد على الاستثمار المعقول والمسموح به للشركات، ومُخرجات مُحددة يعينها وكيفية تحفيز الشركات لإنجازها. وتستلزم إجراءات التشاور هذه أن يكون هناك تعاون وثيق بين جميع الأطراف لكي يتسنى -بصورة صحيحة - تقييم الأثر الجوهري والملموس في المستقبل على قطاع الطاقة ككل، إلى جانب مراعاة تحقيق التوازن بين احتياجات الإمكانات والقدرات المتنامية، وتمويل القطاع، وحماية الشبكة، ومصالح المتعاملين.
- اتخذت دائرة الطاقة قراراً نهائياً بشأن نظام مراقبة الأسعار، مع مراعاة جميع الردود والملاحظات الواردة من الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين والتحليلات الخاصة بالتكلفة والمخرجات خلال مرحلة تطبيق نظام مراقبة الأسعار.
- يتعين على الشركات العاملة في القطاع الموافقة رسمياً على القرار النهائي قبل البدء في التنفيذ.

ورغم كون إجراءات مراجعة نظام مراقبة الأسعار طويلة ومُعقّدة، إلا أنها عملية تتسم بالتطور المستمر. ولذا فإنّ الدائرة تنظر بالفعل حالياً في مراجعة هذه الإجراءات الموضوعية مسبقاً من أجل تحسين مراجعة النظام الرقابي الثالث (نظام مراقبة الأسعار الثالث) وتعزيز فعالية وكفاءة نظام مراقبة الأسعار بـغية تحقيق الغاية الرئيسية وهي حماية مصالح المتعاملين والحكومة والمحافظة على البيئة مع الاستمرار في تطوير القطاع والمحافظة على مكانته ضمن القطاعات الرائدة على مستوى العالم في خدمات الكهرباء والماء والمياه المعاد تدويرها ومياه الصرف الصحي.



ما الذي تُمثله أنظمة مراقبة الأسعار للمتعاملين؟

تُدرِك دائرة الطاقة مدى حاجة القطاع إلى الحفاظ على البيئة إلى جانب مراعاة المتعاملين عند تقديم الخدمات. ومن ثمّ، سيتم ضخ استثمارات جديدة وتعزيز الابتكار لتحقيق تغيير ملموس في الأداء وذلك كجزء من التطوير الشامل وتعزيز البيئة.

وتُحَث الدائرة الشركات العاملة في القطاع على تطوير أعمالها من أجل تحسين النتائج العائدة على المتعاملين. ويشمل ذلك التطوير، على سبيل المثال، ما يلي:



تعزيز الكفاءة

وضع أهداف طموحة للشركات لتحقيق الكفاءة بعبء تكاليف القطاع وتخفيض التعرّف والدعم الحكومي. على سبيل المثال: كفاءة التشغيل بنسبة 9% في المتوسط.



تحسين وتطوير الأداء

الاستثمار الفعّال وتقديم الحوافز لإنجاز تطوير الخدمات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية مع الاستثمارات الرأسمالية الجديدة لتحقيق النتائج. وإدراج 22 مستهدفاً للأداء وربطها بالعمرات والمكافآت الخاصة بتحسين الأداء.



إدارة المخاطر

ترتبط فحَصات تكلفة الشركات ارتباطاً وثيقاً بتحقيق المخرجات المستهدفة التي تضمن تحقيق المنافع مع تأكيد القابلية على تمويل القطاع، حيث تظل نسبة 11% من النفقات التشغيلية للشركات مشروطة بتحقيق المنافع وإدارة المخاطر.



الإعداد للنظام الرقابي الثالث (نظام مراقبة الأسعار الثالث)

تمّ الإيعاز للشركات بالتخطيط للتحوّل والقيام بالتحديثات اللازمة على بنيتها، والذي سيسهل تحوّل القطاع للاستدامة على المدى الطويل، وذلك بتعزيز جودة البيانات وتحوّل الأعمال وتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات.

يسعى نظام مراقبة الأسعار الثاني إلى وضع المتعاملين نُصب الأعيُن أثناء تطبيق هذا النظام. وتجدون فيما يلي بعض النتائج الرئيسية التي ستعكس على المتعاملين إثر تطبيق نظام مراقبة الأسعار الثاني:

التركيز على دعم دمج الطاقة منخفضة الكربون في الشبكة

- تقديم الدعم والمشورة للحكومة وتوجيه القطاع فيما يتعلق بالتطلعات المستقبلية للحياد الكربوني (صافي الانبعاثات الصفرية).
- التعاون مع الشركاء الآخرين في القطاع لدمج وتكامل الطاقة الشمسية والنووية في الشبكة.

تحسين إدارة الأصول لدى مقدمي الخدمات

- تحسين إدارة الأصول - على نحو استباقي- من خلال استخدام أنظمة تكنولوجيا الشبكة الذكية والبرمجيات المتقدمة الأخرى.
- تعزيز قدرات التشغيل الميداني عبر تطبيق أحدث التقنيات المبتكرة.

حماية الموظفين والبيئة

- تقديم العناية الواجبة والإضافية من خلال المبادرات الرامية إلى تحسين شؤون الصحة والسلامة.
- توجيه التركيز نحو إدارة شبكة الصرف الصحي وتجنب الانسدادات وتقليل التأثير البيئي للعمليات والأنشاءات.

تلبية الطلب في المستقبل

- من المتوقع استثمار 16.2 مليار درهم في تجديد وبناء شبكات جديدة في القطاع خلال الأربع سنوات القادمة، بغرض تلبية نمو الطلب المتزايد على خدمات الماء، والكهرباء والمياه المعاد تدويرها ومياه الصرف الصحي.

تقديم خدمات متميزة للمتعاملين

- التركيز بشكل دائم على مقاييس خدمة المتعاملين والمُخرجات الخاصة بالمتعاملين.
- الاستثمار في أعمال برامج وخدمات جديدة للمتعاملين.
- التدقيق المُشدّد على مؤشرات الأداء الرئيسية.

موثوقية أمن الإمداد

- زيادة الاستثمار في الأصول القائمة، وتجديد مرافق البنية التحتية الرئيسية الحيوية.
- ومن المتوقع أن تُحافظ عمليات الصيانة الدقيقة المتقدمة وتعزيز الابتكار على تقليل معدل انقطاع الخدمة.